

الموقف الرسمي العراقي تجاه الثورة الجزائرية خلال العهد الجمهوري (1958-1962م).

د. علي العبيدي*

مقدمة: حينما اندلعت الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954م، لم يكن في حسيان قيادتها البعد الذي سوف تأخذه في فضائها العربي، وهذا حسبما يبدو مرتبط بطبيعة الظروف السياسية التي كانت قائمة في البلاد العربية نتيجة الهيمنة الاستعمارية وقضية فلسطين التي كانت في بداية تأثيرها وفعلها على الساحة العربية، ولكن الأحداث أشارت عكس ذلك، حينما احتضن الشعب العربي الثورة الجزائرية منذ أيامها الأولى، وعكس هذا الموقف قوة الروابط والوشائج التي تجمعهم، ومن هنا وجدت الثورة الجزائرية مناخاً خصباً يمكنها من البقاء والاستمرار، والانتقال بها إلى البعد الدولي، وإن كانت بعض الحكومات العربية قد اتخذت مواقف مخشمة إن صح التعبير في مسألة دعم ومساندة الثورة الجزائرية، وكانت الحكومة العراقية في العهد الملكي واحدة من تلك الحكومات، إلا أن هذا الحال تغير بشكل جذري ومؤثر بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958، إذ غدا العراق واحداً من الدول العربية السباقة في مسألة احتضان الثورة الجزائرية حكومة وشعباً، واتخذت وسائل الدعم والمساندة صورا متعددة ومختلفة؛ فقد أطلق العنان للجماهير أن تعمل من جهتها في دعم الثورة، مثلما كانت الجماهير والإرادة الشعبية تستكمل دورها منذ انطلاق الثورة، أخذت الحكومة العراقية في العهد الجمهوري تتدارك ذلك الدور المخشّم الذي كانت عليه الحكومات العراقية في العهد الملكي.

ومن هنا جاءت الفكرة لدراسة طبيعة التغيرات التي طرأت على الموقف الرسمي العراقي تجاه الثورة الجزائرية، ووجدنا عنوان البحث بالشكل الآتي: "الموقف الرسمي العراقي تجاه الثورة الجزائرية خلال العهد الجمهوري (1958-1962م)"، وهذا الاختيار هام جداً، لكونه يناقش التغير الجذري الذي طرأ على الموقف الرسمي العراقي بعد قيام ثورة الرابع عشر من جويلية 1958 في العراق، إذ كانت الحكومة العراقية قبل الثورة تلام على ضعف إرادتها في اتخاذ مواقف أكثر فعالية في مسألة دعم ومساندة الثورة في الجزائر، وإن الأحداث أثبتت أن تغييراً جوهرياً طرأ على الموقف الرسمي، وشكل دعماً يوازي التفاعل الجماهيري

* أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

الذي يحدث في الشارع العراقي، ونتيجة ذلك حاولنا من خلال صفحات البحث تتبع الموضوع بالاعتماد على الوثائق الأرشيفية التي تدون حقيقة التوجهات السياسية العراقية تجاه الثورة الجزائرية. أولاً: موقف العراق الملكي بين التردد والاندفاع الشعبي: حينما اندلعت الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954م وتواتر أحداثها، لم يكن الموقف العراقي منها يتصف بالتوافق ما بين الموقف الرسمي والشعبي، إذ أننا نجد أن الحكومات العراقية في العهد الملكي⁽¹⁾، والتي زلزلت أحداث الثورة الجزائرية، لم تكن بالاندفاع الذي كان عليه الرأي العام العراقي والأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية⁽²⁾، فالدعم العراقي للثورة كان يأخذ بعداً شعبياً أكثر مما هو رسمياً، وهذا الارتباط كثيراً ما كان يلجأ الحكومات النظام السياسي بعجلة المشاريع السياسية البريطانية⁽³⁾، وهذا الارتباط كثيراً ما كان يلجأ الحكومات العراقية عن التفاعل مع أحداث الثورة الجزائرية إلا في بعض المناسبات التي تفرض عليها موقفاً أقوى وأصلب، ويتجلى هذا الأمر في الضغوط التي مارسها مجلس النواب على رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد⁽⁴⁾ لإجباره على التحرك واتخاذ موقف داعم للثورة الجزائرية⁽⁵⁾. لقد ساهم الإعلام العراقي بدوره المسؤول تجاه القضية الجزائرية حينما حفر الرأي العام العراقي نحو مواقف أكثر دعماً ومساندة للثورة الجزائرية، فما كان على الحكومة إلا أن تشجع أكثر فأكثر في إبداء الدعم اللازم للتوار في الجزائر⁽⁶⁾. وشكل ذلك الضغط على الحكومة عاملاً هاماً في إجبارها على التجاوب مع المطالب الشعبية تجاه الثورة الجزائرية، وهو ما تحقق بالفعل حينما وافقت الحكومة العراقية على تخصيص مبلغ 250 ألف دينار عراقي، ما يعادل 750 ألف دولار أمريكي، لصالح إغاثة منكوبي المغرب العربي⁽⁷⁾. ومن خلال هذا الموقف نلاحظ أن الحكومات العراقية في العهد الملكي كانت تتخذ موقفاً مؤيداً للثورة الجزائرية كردات فعل على الضغط الشعبي والسياسي الذي يشهده العراق، والدليل على ذلك هو تعبير "منكوبي المغرب العربي" الذي من خلاله يظهر تردد الحكومة العراقية في الإعلان عن وجهة التخصيصات المالية بشكل واضح إلى الثورة والشعب الجزائري، وليس منكوبي المغرب العربي كما ورد في البيان.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من حالة التردد الرسمي في دعم الثورة الجزائرية من جانب الحكومات العراقية في العهد الملكي، فإن الشعب العراقي، بمؤازرته ودعمه للثورة الجزائرية، قد أخفى هذا الخلل، إذ أننا نجد لتفاعل الشعبي يأخذ أبعاداً شتى ما بين الدعم المادي والمعنوي، وكانت الثورة الجزائرية وأحداثها حاضرة في الوجدان العراقي، يتفاعل أبناء هذا البلد العربي مع انتصاراتها ونجاحاتها التي كانت تعطي الحافز على أن القادم هو أفضل لهذه الأمة، وأن نجاح الثورة الجزائرية وانتصارها يعني بداية تلاشي حالة الانكسار التي كانت تعاني منها الأمة العربية، لاسيما بعد ضياع فلسطين. وأستحضر هنا ما كتبه

جريدة "فني العراق"، وهي تقارب بين مأساة فلسطين وأهمية الثورة الجزائرية كأولوية نحو إعادة الأمة العربية إلى مسار الانتصارات بعد خنوعها للسيطرة والهيمنة الأجنبية، فحاولت إعطاء القضية الجزائرية بعداً قومياً موازياً للقضية الفلسطينية، وأنها لا تهل أهمية عنها آنذاك، ويبان خطورتها على الأمن القومي العربي، واعتبرت أن ما يحدث في الجزائر جريمة قتل مثيلها في تاريخ البشرية، وشبهت الأعمال الإجرامية من قبل القوات الفرنسية بما تقوم به القوات الصهيونية في فلسطين. ومن هذا المنطلق كتبت تقول: "وهي توارى ما يقوم به اليهود في فلسطين من قتل وتشريد العرب هناك؛ فالجزائر هي مشكلة العرب الكبرى التي يجب أن يجاهدوا من أجلها"⁽⁸⁾. ومن هنا دعت الجريدة إلى ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في محنته وتقديم الدعم للمادي والمعنوي له حتى لا تقول الأمور إلى ذات النتائج التي تمخض عنها اغتصاب الصهاينة لفلسطين العربية⁽⁹⁾.

على العموم، لم يستمر هذا الموقف المتزدد وغير المتوافق مع الموقف الشعبي الذي كان مندفعاً إلى أبعد الحدود في صالح دعم القضية الجزائرية، وذلك على إثر قيام ثورة 14 جويلية 1958 في العراق.

ثانياً: ثورة 1958 ومسار استقلال القرار السياسي العراقي: كانت ثورة الرابع عشر من جويلية واحدة من أهم الأحداث التي شهدتها تاريخ العراق المعاصر؛ فقد استطاعت هذه الثورة الإطاحة بنظام الحكم الملكي وراثته، وإقامة النظام الجمهوري فيه، وشهد العراق على إثر ذلك متغيرات عديدة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية⁽¹⁰⁾، وكان طبيعياً أن تكون السياسة الخارجية للعراق إحدى المجالات التي شملها التغيير الذي استند أساساً إلى ما رسمه تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة بشأن السياسة الخارجية، والمضمنة الخروج من دائرة السياسة الخارجية البريطانية المتمثلة في حلف بغداد، والارتباط بالجبهة الإمبريالية والتبعية للاقتصاد البريطاني⁽¹¹⁾، إلى جانب الاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين، والعمل على تحقيق التقارب مع الأنظار العربية تحضراً لقيام الوحدة بينها، وإزالة كل رموز النفوذ الأجنبي وبخاصة القواعد العسكرية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم كافة⁽¹²⁾.

لقد حدد البيان الأول للثورة مبادئ السياسة الخارجية وأهدافها؛ فأكد على أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحى منه، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة، وتلتزم بالعهود والمواثيق المصلحة للوطن وقرارات مؤتمر باتندونغ⁽¹³⁾، وهذا يعني بالنسبة للثورة تبني سياسة الحياد الإيجابي الذي حددتها المؤتمر عام 1955م، وقد حددت الثورة منذ قيامها للمبادئ والأهداف الخارجية التي

تسعى لتحقيقها، ومنها منع اغتاز العراق قاعدة للتأمر على الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإقامة علاقات دولية على أساس احترام السيادة، وتوحيد الصف العربي والتحرر من الأحلاف الاستعمارية⁽¹⁴⁾، والتعهدات الخاصة مع بريطانيا⁽¹⁵⁾. وفيما يخص السياسة العربية للعهد الجمهوري، فقد انجذبت السياسة الخارجية للقوة على الصعيد العربي نحو دعم الشعب الفلسطيني، وتحيية كل الإمكانيات المتيسرة لاستعادة أرضه وحرته، ومساعدة حركات التحرر في الجزائر وعمان وعدن⁽¹⁶⁾، والسعي لتحقيق الوحدة العربية وعدّها هدفاً مصيرياً، فضلاً عن التقارب الوثيق مع الأنظار العربية الأخرى، ومساندة حركات التحرر العربية التي كانت تسعى من أجل نيل بلدانها الاستقلال⁽¹⁷⁾. وأكد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم⁽¹⁸⁾: "أن السياسة التي أعلنها في بيانها الرسمية هي سياسة التعاون مع جميع الدول العربية والدول الصديقة، وستكون علاقاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية أوثق وأقوى"⁽¹⁹⁾. لقد عدت الحكومة العراقية مسألة دحر الاستعمار تدعياً لاستقلال العراق، وهو ما عبر عنه الرئيس عبد الكريم قاسم في خطاب ألقاه عام 1960م حينما قال: "إننا مع الشعوب التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال"⁽²⁰⁾. وفي الإنهاء ذاته قال وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد⁽²¹⁾ في القاهرة في يوم السابع من سبتمبر عام 1958م: "في الحقل العربي فإن العراق صادق في أداء رسالته القومية"⁽²²⁾. وبناء عليه فقد عرفت السياسة الخارجية للعراق تحولاً كبيراً إذ أخت الثورة الانحياز والولاء التام للغرب لتفتح صفحة جديدة في الانفتاح على العالم، واغتاز القرارات دون تدخل خارجي وبما يخدم المصالح الوطنية قبل كل شيء.

ثالثاً: أوجه دعم العراق الجمهوري للثورة الجزائرية: كشف العراق الجمهوري أن التغيير الذي طرأ على سياسة العراق الخارجية سيكون ذا مسلك واضح وملسوس، ولا سيما في الميدان العربي، وأن القيد الذي كانت مفروضة على العراق من قبل، والتي كبته وحالات دون أن يكون له دور عربي أكثر وضوح وتميز قد تلاشت، ويتجلى هذا التغيير منذ الأيام الأولى للثورة العربية حينما زار بغداد في الخامس من أوت عام 1958 وفد يمثل لجنة الاتصال للمؤتمر الثامن الأسبوعي الإفريقي⁽²³⁾ لمعرفة توجهات النظام السياسي الجديد في العراق⁽²⁴⁾. وعقد وفد المؤتمر اجتماعاً مع الوفد العراقي استمر قرابة الساعة والنصف، وبعد غايته صدر بيان في السادس من أوت أكد على الأمور التالية⁽²⁵⁾:

- 1- تحية للثورة العراقية.
- 2- استكمال التدخل في الشؤون الداخلية للبنان والأردن.
- 3- اعتبار قضية فلسطين العربية هي قضية الشرق كله.

4- مشكلة الجزائر حلقة من حلقات كفاح القومية العربية في سبيل التحرر والاستقلال.

وهذا البيان المشترك بين الوفد العراقي ووفد المؤتمر الأسبوي الإفريقي أول تصريح عراقي رسمي في ظل التغير السياسي الذي شهده العراق بعد الثورة تجاه القضية الجزائرية، والذي شكل بداية سلسلة من المواقف المساندة والداعمة للثورة الجزائرية من مختلف الأوجه.

1- الثورة الجزائرية أولوية في سياسة العراق العربية: ومن منطلق توجهات السياسة الخارجية الجديدة للعراق على الصعيد العربي بعد ثورة 14 جويلية 1958م، عدت الحكومة العراقية مسألة دعم الثورة الجزائرية قضية وطنية خاصة بما⁽²⁶⁾، فأعلنت عن تصميمها على مواصلة جهودها الرامية لدعم جيش التحرير الجزائري بالأسلحة والعتاد والأموال من أجل تحرير الجزائر واستقلالها، ووضع نهاية للاستعمار الفرنسي⁽²⁷⁾. وترجمت الحكومة العراقية موقفها المساند والمؤيد للثورة الجزائرية بشكل عملي وسريع، وذلك في رسالة رسمية استلمتها وفد جبهة التحرير الوطني في تونس من وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الحومر، والتي أكدت فيها أن العراق حكومة وشعباً توارز الشعب الجزائري، وتقف إلى جانبه من أجل استقلاله ودعمه مادياً ومعنوياً من أجل ذلك⁽²⁸⁾، وما جاء فيها: "إن الجمهورية العراقية، شعباً وحكومة، تتعاطف مع قضية الجزائر المجاهدة، تعاطفها مع أعز أمانيتها القومية، وتعمل مع العالمين لدعم هذه الحركة المقدسة في سبيل استقلال هذا البلد العربي المسلم. ولن قوانى قطعاً عن تقديم العون المادي والأدبي لدعم حق الجزائر المشروعة... إن جهاد الجزائر المقدس سيبلغ أهدافه في أقرب وقت. وسينال هذا الوطن العربي حقه السليب ليعود الحرية إلى ربوعه ويسود السلام في أرضه"⁽²⁹⁾.

لقد شكل الموقف العراقي الجديد، بعد قيام الثورة وتغير نظام الحكم في العراق، جرعة تقاؤل لقيادة جبهة التحرير الوطني، وغير عن ذلك فرحات عباس حينما وصف التغير السياسي الجديد في العراق وأثره على الثورة الجزائرية بالقول: "إن هذا يساوي عشرين فرقة دخلت الجزائر، وإن هذا لم يكن غريباً لأن الثورة وقعت منذ أيامها الأولى مع الثورة الجزائرية في صراعها مع الفرنسيين، وقدمت لها المساعدات من أجل التحرر والاستقلال"⁽³⁰⁾.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن القضية الجزائرية غدت أولوية في سياسة العراق العربية، إلى جانب القضية الفلسطينية، وكان لهذا الموقف أثره في تغير الانطباعات السلبية التي اتصف بها النظام الملكي فيما يخص القضايا العربية.

2- دعم العراق السياسي والمادي للثورة الجزائرية: ولم تأكد تمر فترة وجيزة على قيام الثورة في العراق حتى وافق مجلس الوزراء في شهر سبتمبر عام 1958م على تقديم مبلغ قدره 200 ألف دينار (ما يعادل حوالي 700 ألف دولار) إلى الجزائر كجزء من التهج الذي سببته الحكومة العراقية في دعم الثورة الجزائرية⁽³¹⁾، فضلاً عن مبلغ قدره 100 ألف دينار مساعدة لمكوي (يقصد هنا اللاجئين) الجزائري لغرض تحسين أحوالهم ومواجهة الظروف القاسية نتيجة تركهم بلادهم حسب بيان الحكومة العراقية⁽³²⁾.

وبعد ثلاثة أيام فقط من تقديم هذا الدعم المالي أعلنت الحكومة العراقية، عبر مندوبها في جامعة الدول العربية في القاهرة، اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي أعلن عن تشكيلها في القاهرة في 19 سبتمبر 1958م⁽³³⁾، وذلك حينما قدم السفير العراقي في القاهرة فائق السامرائي أول اعتراف بالجمهورية الجزائرية المؤقتة، حيث أقيم احتفال كبير بالمناسبة إذ تم هذا الاعتراف بعد عشر دقائق من إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، وجاء في نص الرسالة التي بعثها السفير العراقي إلى وزير الخارجية الجزائري ما نصه: "سيادة الوزراء... بناء على تعليمات عاجلة تلقيتها من حكومتى يشرفني أن أنهي إلى سيادتكم أن حكومة الجمهورية العراقية قد أحاطت علماً بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي تعترف بها اعترافاً كاملاً. وأن الجمهورية العراقية سوف لن تدخر وسعاً للتعاون إلى أبعد حدود التعاون مع الجمهورية الجزائرية المؤقتة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري واستكمال أسباب سيادته واستقلاله... إلى أن تستطيع الجمهورية الجزائرية أن تبسط في وقت قريب سيادتها على الأراضي الجزائرية بكاملها"⁽³⁴⁾.

وبادر محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة في العراق بإرسال برقية إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مهتفاً بهذا الحدث الهام، وجاء فيها: "تهنى أنفسنا جميعاً بإشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة وتألّف حكومتها الحرة الأولى، نرجو أن تتحقق في المستقبل العاجل أمانيكم وأمانتي العرب بنيل إخواننا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة، وفقكم الله في مساعيكم ونضركم في جهادكم"⁽³⁵⁾.

لقد أعطى الموقف العراقي للنفع بانحاز دعم ومساندة الثورة الجزائرية، على الرغم من حداثة نظام الحكم فيه، القناعة للحكومة الجزائرية المؤقتة بأن النظام السياسي الجديد في العراق صادق في توجهاته، لاسيما وأن العراق هو أول دولة تعترف ضمنياً بها، كما ظهر لنا من قبل، وقد ساعد هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية العراقية الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تجديد نشاطها الدبلوماسي مع العراق، وتقر

إرسال وفد سياسي إلى بغداد في شهر أكتوبر 1958م قصد تقديم التهنئة للقيادة العراقية الجديدة من جهة، وطلب الدعم المادي والعنوي للحكومة الجزائرية وثورتها من جهة أخرى⁽³⁶⁾.

وقد برهن العراق حقيقة موقفه المساند للثورة الجزائرية، حينما قررت الحكومة العراقية بعد أقل من شهر مضاعفة مبلغ الدعم المالي ليصبح مليوني دينار عراقي لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة⁽³⁷⁾، وتم دفع مبلغ ربع مليون دينار أواخر سنة 1958م، على أن يتم دفع بقية المبلغ خلال السنة التالية⁽³⁸⁾. وعاد مجلس الوزراء العراقي ليطالب من وزير المالية إعلامه فيما إذا كانت ميزانية عام 1958م تساعد على دفع المبلغ بزمته إلى الجزائر بدلاً من تأجيل دفع القسط الثاني إلى العام القادم⁽³⁹⁾، ومن أجل ذلك، عملت الحكومة العراقية على تعديل قانون المالية لسنة 1958م، سعيًا منها إلى تغطية ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي، بما فيها مبالغ التخصيصات المالية للثورة الجزائرية⁽⁴⁰⁾.

ولم تكف الحكومة العراقية بذلك، بل لم تترك بابًا يمكن من خلاله تقديم المساعدات المالية للثورة الجزائرية إلا وعملت على استثمارها، ومن بين المحاولات التي وجهت لإيداعها لدعم الجزائر غالبية الأموال التي يتم حجزها من جراء عملية تهريب الأموال عبر مطر بغداد، حيث وافقت الحكومة العراقية في جلستها المنعقدة في 23 أكتوبر 1958م على تخصيص مبلغ عشرة آلاف دينار من أصل مبلغ أحد عشر ألف دينار تم ضبطها آنذاك كمبلغ مهبرة وتحويلها لغرض مساعدة حكومة الجزائر المؤقتة⁽⁴¹⁾.

وقررت الحكومة العراقية في الثاني من نوفمبر 1958م قطع سائر العلاقات الاقتصادية بين العراق وفرنسا بسبب موقفها وسياساتها العدوانية في الجزائر، وذلك ابتداء من يوم 13 نوفمبر 1958م⁽⁴²⁾. وبارك الإعلام العراقي هذا القرار⁽⁴³⁾، وكتبت جريدة البلاد معلقة على القرار العراقي بالقول: "وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الجمهورية العراقية رفضت عروضاً تقدمت بها الحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق مقابل إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين بسبب حرب الجزائر بل إن العراق قطع علاقاته التجارية والاقتصادية مع فرنسا اعتباراً من 13 نوفمبر 1958م"⁽⁴⁴⁾.

ومن جهتها هللت جريدة المجاهد للقرل العراقي، واعتبرته انتصاراً للثورة الجزائرية، وكتبت تمتدح القرار العراقي بالقول: "إن التأييد العربي الفعال لثورة الجزائر يزداد كل يوم قوة واتساعاً مبرهاً على أن التضامن العربي لم يعد شعارات ترفع وكلمات تقال بل أصبح حقيقة حية تجسدها المواقف العملية والوقائع المحسوسة، وما هو العراق الحر الأبي بعد أن حطم بثورته المباركة قيود السجن الكبير، طلع على العالم بوجهه التحرري العربي الناصع، ها هو اليوم يتقدم الصفوف سباقاً إلى ميادين البذل والتضحية ومواقف

التدعيم والتأييد لقضية الجزائر العربية المكافحة، مضجياً بمصالحه الخاصة في سبيل معركة الجزائر التي يعتبرها العرب جميعاً معركةهم الحاسمة، وخط دفاعهم الأول ضد العدوان الاستعماري"⁽⁴⁵⁾. وأضافت تقول: "وإن هذا التأييد العملي في نفس الوقت الذي يعتبر طعنة حادة في جنب الاستعمار الفرنسي المتداعي وضربة في الصميم لمصالحه الاقتصادية، ليحمل مغزى سياسياً عميقاً وبين للمستوى الجديد الذي بلغه التضامن العربي مع الجزائر إذ تجاوز نطاق التحابب العاطفي والتأييد الأدبي إلى ميدان التدعيم العملي القوي الذي يتناسب مع مستوى المعركة ومع الوعي العربي الذي يزداد كل يوم قوة ونضجاً، والذي يدرك الخطورة البالغة لهذه المعركة على مصير العرب جميعاً"⁽⁴⁶⁾.

ولم يكف العراق بقطع العلاقات فحسب، وإنما كلفت الحكومة العراقية سفيراً في القاهرة بمطالبة جامعة الدول العربية العربية اتخاذ قرار بمنع استيراد السلع من فرنسا، وفي الثلاثين من ديسمبر 1958م تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية بركة من سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة تطلب فيها أن يتم إدراج موضوع منع الاستيراد من فرنسا في جدول أعمال المجلس الاقتصادي للجامعة في دورة انعقاده العادية الخامسة، مذكراً الأمانة العامة بضرورة أن تحل الدول العربية الأخرى حلونها في قطع علاقاتها التجارية مع فرنسا⁽⁴⁷⁾.

وتتحلى قيمة الموقف العراقي المبدئي المساند للقضية الجزائرية في رفض الإغراءات الفرنسية، عندما رفضت الدولة العراقية اقتراحاً فرنسياً، تقدمت به الحكومة الفرنسية إلى وزارة الخارجية العربية عبر السفير العراقي في أتركة السيد طالب مشناق، في يوم 8 جانفي 1959م، بخصوص التفاوض بين الدولتين من أجل اعتراف فرنسا بالحكم الجمهوري في العراق شرط إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ولكن موقف الحكومة العراقية كان حازماً، حينما ردت وزارة الخارجية العراقية على المقتراح الفرنسي بالرفض، واعتبرت أن مسألة الاعتراف أمر يعود للحكومة الفرنسية نفسها، ولا يتوقف على شرط إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين⁽⁴⁸⁾.

لقد أثبت العراق موقفه التفاعلي مع أحداث الثورة الجزائرية، ورغبته في مواصلة زخم الدعم والمساندة لها، من خلال سنّ قانون رسم الطابع الإضافي لتحرير الجزائر في 8 نوفمبر 1958م، وأشار المجلس إلى الأسباب التي دفعته لاتخاذ مثل هذا القرار بالقول: "إن الدور الذي يمر به الشعب الجزائري الشقيق ونضاله الدامي المستمر من أجل التحرير والانعتاق من رقة الاستعمار الفرنسي البغيض ليزم أبناء العروبة من شتى أقطارهم بالتأييد المطلق لهذا الشعب الأبي فحسب بل يجب أن يصحب ذلك تأييد مادي سواء بالمال أو السلاح... والجمهورية العراقية إذ تشرع هذا القانون تنفذ مطلباً شعبياً طالما أظهره شعبه البطل

وطالب به منذ فجر حركة التحرر الجزائرية لذلك فقد استهلكت لائحة هذا القانون أن يكون الرسم شاملاً مختلف الأوراق والمعاملات الخاصة (رسم الطابع) عدا العرائض وكذلك بطاقات دور السينما والملاهي بالإضافة إلى ما سيحصل من غرامات عن مخالفة هذا القانون⁽⁴⁹⁾. ولكن يبدو أن أسباباً تقنية حالت دون تنفيذ الأمر على وجه السرعة، لاسيما وأن وزارة المالية باشرت عملها في هذا الإجراء، إلا أن الحكومة العراقية قررت تأجيل تنفيذ هذا الأمر، وتعويضه بتقديم مساعدات أخرى للجزائريين⁽⁵⁰⁾.

ونظراً للطور العراقي للتصاعد في إطار الدعم العربي للثورة الجزائرية، لم تجد الحكومة الفرنسية مفر من إعادة المحاولة من جديد مع العراق، وإقناع الحكومة العراقية بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك في السابع من فيفري 1959م حينما صرح الناطق باسم الخارجية الفرنسية برغبة الحكومة الفرنسية في إعادة بعث العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولكن الموقف المبدئي للعراق ازداد إصراراً هذه المرة، وكان أكثر وضوحاً، حينما أعلنت الحكومة العراقية أنها: "لا تطمئن إلى حسن نوايا فرنسا ما دامت تسيّر في سياستها الحاضرة فيما يخص أعمالها الحربية في معالجة القضية الجزائرية، والدفاعاتها الشديدة في مواجهة إسرائيل في عدوانها ضد البلاد العربية، والحماس الذي تظهره لخطب ونها، وملها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية ودعمها في السياسة الدولية"⁽⁵¹⁾.

وفي الخامس عشر من جانفي 1959م دعت الحكومة الجزائرية المؤقتة نظيرتها العراقية بصفتها عضواً في الجامعة العربية لكي تحت الدول العربية الأخرى المنضمة إلى الجامعة من أجل دفع التزاماتها المالية دعماً للجزائر، كما طلبت زيادة للمخصصات التقديرية لطلاب البعثة الجزائرية من خمسة عشر ديناراً إلى ثمانية عشر ديناراً شهرياً فضلاً على تمرير الخط الجوي المزمع مدّه بطائرات الخطوط الجوية العراقية بين بغداد والرباط من تونس لأهمية ذلك للحركة الجزائرية؛ فوافقت الحكومة العراقية على ذلك في اجتماع مجلس الوزراء الذي ناقش هذه المطالب الجزائرية⁽⁵²⁾. وبعد أيام قليلة من الموافقة العراقية على تلبية مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، صرح الرئيس عبد الكريم قاسم في الثاني من مارس 1959م قائلاً: "من دواعي سروري أن تكون الجمهورية العراقية أول دولة تخصصت مليوني دينار في الميزانية لدعم حكومة الجزائر تدفع إليها سنوياً، ولاشك في أن هذه المبالغ تضاف إلى الأسلحة، وإلى الإخلاص والود الذي تكنه لحكومة الجزائر وأهلها وشعبها"⁽⁵³⁾.

وأضاف الرئيس عبد الكريم قاسم فيما يخص العلاقات العربية الفرنسية قائلاً: "لقد فاعنا إخواننا وقلنا لهم إن فرنسا الباغية اعتدت على حقوقنا، وأتني حقوق الجزائريين فحقهم هو حقنا، لقد اعتدت فرنسا على الجزائريين وشردتهم، ومزالت تكافحهم ومزاولوا في حالة حرب معها؛ فما بالكم أيها الإخوة لا

كما قررت الحكومة العراقية احتضان اللاجئين الجزائريين الذين شردهم الاستعمار الفرنسي إلى تونس ومراكش، وملهم بالأموال والألبسة والخدمات الطبية، وتقديم مساعدات عاجلة لهم ودعوة المؤسسات الخيرية الأهلية "للمساهمة السريعة في دعم وإسناد هذا العمل القومي والإنساني"⁽⁵⁵⁾، وفي تاريخ 22 أوت 1959م وافقت الحكومة العراقية على تقديم مساعدات عينية للاجئين الجزائريين على شكل بضائع عراقية الصنع⁽⁵⁶⁾.

وقد ساهم الموقف العراقي القوي والمساند للثورة الجزائرية بشكل تام ومطلق في تحريك دبلوماسي نشط من جانب الحكومة الجزائرية المؤقتة للعمل على تقوية أواصر العلاقات بين البلدين الشقيقين، وفي الحادي والعشرين من أفريل 1959م وصل إلى العراق رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس على رأس وفد جزائري لإجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين، وصدر عن الاجتماع بيان مشترك أعربت فيه الحكومة العراقية عن كون حرب الجزائر هي حرب العراق وشعبه، واستعداد العراق شعباً وحكومة "لمساعدة الشعب الجزائري لتدعيم نضاله النبيل بالمال والسلاح"، كما أكد البيان على شكر الجزائريين للشعب العراقي الذي ساندتهم من أجل الحصول على الحرية والاستقلال وطرد المستعمر العاشم من وطنهم⁽⁵⁷⁾، كما وصل إلى بغداد في السابع عشر من أفريل عام 1960م وفد جزائري برئاسة كريم بلكاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية أحمد فرنسيس وزير المالية وعبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات⁽⁵⁸⁾.

رحبت الصحافة العراقية بهذه الزيارة التي اعتبرتها مهمة وضرورية، فعلى سبيل المثال رحبت جريدة النضال بقدوم الوفد الجزائري للعراق بعنوان رئيس في صدر صفحتها الأولى: "مرحباً بالوفد الجزائري الشقيق"، وكتب رئيس تحريرها مقالاً افتتاحياً حمل عنوان: "النصر للشعب الجزائري البطل في كفاحه ضد الاستعمار"، وثمن من خلال المقال الزيارة التي يقوم بها الوفد الجزائري بقوله: "ما لاشك فيه أن زيارة الوفد الجزائري هذه ستحقق نجاحات وانتصارات تساهم في تحقيق النصر الأكيد لكفاح الشعب الجزائري العادل الذي يخوض غماره منذ أكثر من خمس سنوات"⁽⁵⁹⁾، كما استعرض مواقف الحكومة العراقية للمادية والمعنوية للشعب الجزائري⁽⁶⁰⁾.

وقد حظى الوفد الجزائري بترحاب شعبي كبير، كما اعتاد الشعب العراقي على استقبال الوفود الجزائرية، وصرح كريم بلقاسم عند وصوله بالقول: "إننا قدعنا إلى العراق الشقيق في زيارة أخوية... وهذه المناسبة مستبادل وجهات النظر مع سيادة عبد الكريم قاسم في الشؤون العامة والشؤون الجزائرية خاصة، والتطورات في الميادين السياسية والعسكرية"⁽⁶¹⁾، وبعد أربعة أيام من المكوث في بغداد (17-20 أبريل)، أجرى خلالها الوفد الجزائري مباحثات مع المسؤولين العراقيين، وفي مقدمتهم الرئيس عبد الكريم قاسم، صدر بيان عراقي - جزائري مشترك تضمن انتقاداً لسياسة الفرنسية وتماديها في ذلك وضرورة مواجهتها، مما جاء فيه: "وقد اتضحت من خلال هذه المحادثات جملة أمور ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الوضع الحاضر لحركة التحرر الجزائرية، وبالنسبة إلى مستقبل ما يجدر أن تكون عليه حالة الاستمرار بهذه الحركة على الصعيدين العربي والوطني، ومواصلة الحرب في الجزائر نفسها؛ فقد تأكد للطرفين أنه بالرغم من قرارات الأمم المتحدة والمناقشات التي دارت فيها، والتي عبرت بوضوح عما يشعر به الرأي العام العالمي، واستنكار الممارسات الاستعمارية غير مكرمة بالخاطر الذي يتعرض إليه السلم العالمي نتيجة لاستمرار الحرب... وأن فرنسا لم تكن مخلصه فيما أعلنت على لسان الجنرال ديغول بشأن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وما كان ذلك سوى برفع تستر به نياتها في سحق الحركة الجزائرية أمام الرأي العام العالمي... ونظراً إلى الظروف التي تمر بها القضية الجزائرية فقد تأكد للطرفين أن الطريقة الوحيدة لكسب الجزائر حقها في الحرية والاستقلال الوطني تلخص في ضرورة تدعيم القضية الجزائرية بكل الوسائل المعنوية والمادية خاصة من قبل الدول العربية والدول الحبة للحرية والسلم، وذلك على الصعيدين الشعبي والرسمي"⁽⁶²⁾.

وحينما كانت مسألة الدعم المادي للثورة أمر ضروري، حرصت الحكومة العراقية على تشجيع الحكومات العربية في تنفيذ التزاماتها المالية تجاه الثورة الجزائرية، وذلك من خلال تنفيذ التزاماتها وكذلك تخفيض بقية الدول العربية على أن تخطو ذات الخطوة، وفي هذا الصدد صرح وزير خارجية العراق هاشم جواد قائلاً: "إن الرئيس عبد الكريم قاسم يرى أنه يجب في الوقت الحاضر على كافة الشعوب العربية مساعدة الثورة الجزائرية مادياً طبقاً للقرارات التي صادق عليها مجلس وزراء الخارجية العرب المتخذ في بغداد، كما يفرض علينا الوضع الراهن بالجزائر الزيادة في مساعدة الشعب الجزائري"⁽⁶³⁾، وقد أكد الرئيس عبد الكريم قاسم على هذه المسألة، وذلك خلال حضوره افتتاح أسبوع الجزائر الذي أقامه اتحاد الأدباء العراقيين في يوم 19 سبتمبر 1960م بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة، حين قال: "هذا اليوم هو ذكرى تأسيس الجمهورية الجزائرية... وقبل مجئنا إلى هنا الحل كمت قد استدعيت ممثل الحكومة الوطنية - حكومة الجزائر - في الجمهورية العراقية، وأبلغته بخاتي وتحتفي إلى شعبهم، وأبلغته أن

الجمهورية العراقية وأهلها وشعبها والشعوب والدول العربية قاطبة معكم، وإنني أتكلم باسم العراق بأننا سوف نبقي نساعدكم بالروح والأموال والسلاح والعتاد وبالجهود للعنوية في وطننا، وبالدعم الدولي في كل مكان حتى تتحرر بلادهم، وحتى تصبح الجمهورية الجزائرية حرة مستقلة... وبمناسبة هذا الأسبوع إنني أدعو الشعب العراقي للمساهمة الجدية بالعلم والفكر والمال خلال هذا الأسبوع، وبعد هذا الأسبوع لنصرة وعون الجزائر"⁽⁶⁴⁾.

وقد أثبت العراق أسبقته، التي فرضها التوجه الجديد للعهد الجمهوري، في مسألة الدعم المادي للثورة الجزائرية، وسخائه في ذات الوقت، حينما تعهد ببلغ مبلغ مليون دينار في الأول من ماي عام 1961م⁽⁶⁵⁾، ولكن الإجراءات البيروقراطية التي كانت سبب تأخر تسليم التخصيصات المالية هي التي جعلت الرئيس عبد الكريم قاسم يتدخل لإنهاء إجراءات تسليم المبلغ المطلوب إلى الجانب الجزائري، وقد أشارت جريدة الثورة العراقية إلى هذا الموضوع حينما غطت الاحتفال الذي أقيم من قبل وزارة الخارجية على شرف الحاج أمين الحسيني⁽⁶⁶⁾ مفتي فلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا، وبحضور ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة محمد القصورى، حيث حضر الرئيس عبد الكريم قاسم الاحتفال، وأثير الموضوع من قبل ممثل الحكومة الجزائرية بخصوص التخصيصات المالية لدعم الثورة الجزائرية، وهنا علق عبد الكريم قاسم قائلاً: "أما أحسن خطوة لنصرة الجزائر هي أن نطلب من وزير المالية إيداع التسهيلات فوراً لتسليم حكومة الجمهورية الجزائرية صكاً بمبلغ مليون دينار دعماً لنضال واستقلال الجزائر"⁽⁶⁷⁾، ثم خاطب ممثل الحكومة الجزائرية قائلاً: "ونرى من الأفضل أن تسلم هذا الصك بنفسك صباح الغد"⁽⁶⁸⁾، وهذا التدخل من جانب الرئيس العراقي يدل على أن الموقف الرسمي المساعد للثورة كان على أعلى المستوى، وأن أي تأخير في هذا الأمر يعني تقاعس عن أداء واجب قومي مهم، ومنذ جرت الأمور وفق وتيرة سريعة، حيث دفع مليون دينار عراقي آخر بعد مضي ستة أشهر على ذلك⁽⁶⁹⁾.

ونتيجة لهذا الموقف من جانب العراق، استبشرت أوساط الحكومة الجزائرية المؤقتة خيراً بالموقف العراقي الرسمي، وقد أتى كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجزائرية المؤقتة على الساندة والدعم الذي يقدمه العراق للثورة الجزائرية، وصرح قائلاً: "إننا لنذكر بفخر واعتزاز مساندة الجمهورية العراقية حكومة وشعباً لنا ومساعدتها من الناحيتين المادية والمعنوية، إن مساعدات الجمهورية العراقية ملموسة وبصورة مستمرة ولم تنقطع عنا"⁽⁷⁰⁾، ومن جهتها كتب جريدة المجاهد تنوّه بالدعم المادي العراقي تحت عنوان: "تأييد مادي من العراق للجزائر" تقول: "ولم تكف حكومة العراق الشقيق بتأييد الجزائر تأييداً سياسياً ودبلوماسياً بمناسبة اليوم الوطني ضد التقسيم بل شغعت هذا التأييد - الذي كان

دالما مطلقاً وبلا حدود - بمساعدة مالية هامة حيث سلمت للحكومة الجزائرية نصف قسطها السنوي في ميزانية الجزائر⁽⁷¹⁾، وهذا ما جعل فرحات عباس⁽⁷²⁾ رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة يبعث ببرقية شكر إلى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، أعرب فيها عن شكر الحكومة والشعب الجزائري على قيام الحكومة العراقية بواجبها تجاه الثورة الجزائرية بتقديم مليون دينار عراقي كلفة أولى في ميزانية 1961م، وأشار قائلاً: "إن شعب العراق يا سيادة الرئيس تحت قيادتكم الرشيدة وبموقفه النبيل الصادق من قضيتنا قد ضرب أروع اللل في تضامن الأمة العربية إذا نزل مكروه جزء منها فبعد الديار والشفقة بيننا وبينهم ما زاد تضامنا الصادق إلا اتحداً، ومسجل التاريخ ذلك في الأوائل، إن النصر النهائي الذي ستعرفه الأيام في معركتنا الفاصلة مع الاستعمار هو مدين بالكثير إلى مساهمتكم في تجهيز المجاهدين، وبالتالي إلى مشاطرتكم لنا للمعركة"⁽⁷³⁾.

وكانت جريدة الثورة الناطقة باسم الحكومة العراقية قد لعبت دورها في تصعيد الأجواء للساندة للثورة الجزائرية في الأوساط العراقية بما يتوافق مع توجهات السياسة العراقية الجديدة، وحاولت إظهار حجم المعاناة التي يتعرض لها الشعب الجزائري، وناشدت العرب للعمل الجاد لمساندة ودعم الثورة الجزائرية، حين كتبت تقول: "حياة الجزائريين في خطر، وعلى العرب أن يعملوا من أجل حمايتهم"⁽⁷⁴⁾، وفي مناسبة أخرى كتبت تفصح الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الاستعمارية الفرنسية تقول: "إن شعب الجزائر يقدم كل يوم شهداء جدد على مذبح الحرية... إن المجازر التي تفتريها فرنسا البربرية يندى لها الجبين الإنساني"⁽⁷⁵⁾، وفي ذات التمهيد أشارت صحيفة التقدم إلى أن بسالة الشعب الجزائري الذي يحارب قوة عسكرية تفوقه عدة وعقد لسنوات، وهو يضحي بدمائه وأرواحه لصيانة استقلال وحرية كل الشعوب العربية، ولهذا أصبح من الضروري أن تقدم الشعوب العربية مساعداتها وإسهامها فعلياً في حرب الجزائر لتقريب أمد النصر، وضمان إنهاء الحرب في أقرب فرصة لصالح الجزائريين، واعتبرت الصحيفة أن علاقات الأخوة والمصالح المشتركة التي تربط شعب الجزائر بكل الشعوب العربية أقوى من أي علاقات أخرى⁽⁷⁶⁾، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن السياسة الخارجية العراقية تجاه القضايا العربية شكلت أولوية، ولا سيما قضية الجزائر، وهذا يتجلى في التوافق بين الموقف الرسمي والشعبي.

3- تحرك العراق الدولي لدعم القضية الجزائرية: لم يتأخر العراق في العهد الجمهوري عن القيام بدوره في مساندة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ولم يأخذ هذا الدور البعد السياسي فحسب، بل نجد أن الحكومة العراقية توافقت على تخصيص مبلغ قدره ثلاثة آلاف دولار لتمويل مصاريف الوفد الجزائري المشارك

في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة⁽⁷⁷⁾، إذ كان مقرراً للوفد الجزائري السفر والمشاركة في مناقشة قضيتته في أروقة هيئة الأمم المتحدة.

وفي ذات الإطار، أي دعم القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، شارك وفد عراقي كبير برئاسة وزير الخارجية العراقي هاشم جواد في هذا الاجتماع⁽⁷⁸⁾، ومن أولى الموضوعات التي أشار إليها وزير الخارجية في خطابه للطلول الذي ألقاه في الدورة الرابعة عشر لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في يوم 29 سبتمبر 1959م، القضية الجزائرية التي تحدث عنها حينما أشار إلى مبادرة الرئيس الفرنسي ديغول بخصوص الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، حيث انتقد الشروط التي تحول دون تحقيق ذلك، وفي المقابل أثنى على البيان الذي أصدرته الحكومة الجزائرية المؤقتة، حين أبدت رغبتها في التفاوض ووقف القتال بشرط توفر ضمانات لتطبيق حق تقرير المصير. وبعد ذلك دعا وزير خارجية العراق جواد هاشم فرنسا إلى الالتزام والاستجابة للدعوة الجزائرية⁽⁷⁹⁾.

لقد أعلن العراق موقفه الداعم للثورة الجزائرية على الصعيد الدولي في كل مناسبة وحدث، ويتجلى ذلك في البيان الختامي الذي صدر بعد زيارة وفد رسمي جزائري برئاسة كريم بلقاسم إلى بغداد خلال الفترة 17-20 أبريل 1960م، وتضمن تأكيد العراق على أهمية: "العمل على إثارة الضمير العالمي إلى اللأسي التي يتحملها الشعب الجزائري نتيجة لأعمال العنف والتفجير التي يتعرض لها، وإلى الخطر على السلم العالمي الذي تنطوي عليه مواصلة الحرب، وإلى النتائج المروية التي يقاسمها العرب في كل مكان، وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن هذه الحرب"⁽⁸⁰⁾، كما أكد البيان على ضرورة التضامن العربي في اتجاه دعم الثورة الجزائرية: "أصبح من الواجب بعد كل ما أبداه الشعب الجزائري من صبر وتضحية وبطولة، وبعد أن بلغت الحرب الجزائرية المرحلة الدولية الحاضرة، أن تتأزر الجهود الفعلية من قبل الدول العربية"⁽⁸¹⁾.

كما أثبت العراق أن دعمه للقضية الجزائرية لم يكن من قبيل الدعاية أو الهيمنة، كما فعلت مصر ودول أخرى⁽⁸²⁾، وإنما على العكس من ذلك، وفي هذا الخصوص علقت وزارة الخارجية العراقية، عبر الناطق باسمها، في 6 جويلية 1960م بخصوص موقفها من الاتصالات التي جرت بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية⁽⁸³⁾ فقال: "كنا ننتظر باهتمام بالغ صدور البيان الجزائري عن نتيجة اتصالات مبعوثي حكومة الجزائر للتمهيد للمفاوضات مع فرنسا كما كان يتطوّر للخلصون من العرب وجميع المحبين للسلم، والمؤمنين بحق الشعوب في الحرية والاستقلال، والعاملين لإنهاء العدوان على حقوق الشعب الجزائري المناضل"⁽⁸⁴⁾، وأكد الناطق الرسمي للخارجية العراقية على حرية قرار الجزائري في مسألة

الجزائر يستدعي أن تعترف فرنسا بحق الشعب الجزائري بالقول: "وأن الحكومتين تعتقدان أن الطريق الوحيد الذي يجعل حداً للحرب في الجزائر هو اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وهذا لا يكون إلا عن طريق التفاوض حول الوسائل الضرورية لإيقاف النزاع المسلح"⁽⁹¹⁾.

4- جوانب من الدعم العسكري: لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمادي فحسب، وإنما اجتهدت الحكومة العراقية باتجاه تعزيز القدرات العسكرية لجيش جبهة التحرير الجزائري وإمكاناته اللوجستية في مواجهة قوات الاحتلال الفرنسي، ومن منطلق هذا التوجه، وافقت الحكومة العراقية على إهداء أسلحة وأعتدة إلى الجمهورية الجزائرية تضمنت أسلحة خفيفة ومتوسطة، فضلاً عن أعتدة مختلفة مضادة للدبابات ومقاومة للطائرات وقاقلات ضد الدبابات وغيرها من الأسلحة والأعتدة التي بلغت قيمتها 32291,696 ألف دينار⁽⁹²⁾، وفي ذات العام، وتخلداً في 16 أوت 1959م قدمت الحكومة العراقية كمية أخرى من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جيش التحرير الوطني الجزائري بلغت قيمتها 36924 دينار، وشددت الحكومة العراقية في بيانها حول أهمية هذه الخطوة بالقول: "نظراً لما يحكمه الواجب القومي في مساعدته في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي"⁽⁹³⁾، ويبدو أن عام 1959م كان عاماً مميزاً لجيش التحرير من حيث الدعم العسكري، إذ حرصت الحكومة العراقية على تقديم المساعدات العسكرية بشكل متتالي، وتعزيزاً لقدرات جيش التحرير الجزائري أهدى العراق أسلحة ومعدات جديدة بلغت قيمتها 69348 ديناراً⁽⁹⁴⁾.

ولم يتوقف الدعم العسكري للثورة الجزائرية، وإنما أخذ يتصاعد باستمرار، حيث قدمت الحكومة العراقية أسلحة ومعدات وتجهيزات عسكرية متنوعة إلى جيش التحرير الجزائري بلغت قيمتها أكثر من 135000 دينار عراقي خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل 1960م حتى نهاية العام ذاته⁽⁹⁵⁾. واستمر هذا النهج من جانب الحكومة العراقية حتى غلبة الثورة المباركة بالانتصار على المحتل الفرنسي، ويتجلى هذا الدعم في البرقية التي أرسلها رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فوحت عباس إلى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم حيث قال فيها: "إن النصر النهائي الذي تبنته لنا الأيام في معركتنا الفاصلة مع الاستعمار هو مدين بالكثير إلى مساهمتكم في تجهيز المجاهدين، وبالتالي مشاركتكم لنا المعركة "ومن جهز غازياً فكأنما غزا" كما قال صلى الله عليه وسلم"⁽⁹⁶⁾.

وأخذ الدعم العسكري بعداً آخر غير تقديم المساعدات العينية، حين وافقت الحكومة العراقية على فتح مؤسساتها التعليمية العسكرية أمام أعضاء جيش التحرير الوطني الجزائري، وكانت الحكومة العراقية قد وافقت في قرارها المرقم 12 في 13 جوان 1959م على تخصيص اعتماد مناسب لدراسة وتدريب ورواتب

للمفاوضات حين قال: "ولم نشأ التعليق في حينه على الخطوة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول للمفاوضة اعتقاداً منا أنه في هذه المرحلة الدقيقة يجب أن تبقى يد الجزائريين حرة في التدبير، وإيماناً منا بمحكمة حكومة الجزائر ووطنيتها الصادقة، ومع ذلك فقد كان الاتصال بين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والقادة الجزائريين مستمراً منذ اللحظة الأولى لغرض الاطلاع وتبادل الرأي، وتدعيم الموقف الصائب الذي وقفته حكومة الجزائر من الدعوة المذكورة"⁽⁸⁵⁾.

وحينما عرضت القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة كان العراق من الدول التي ساندت ودعمت هذا التوجه الدبلوماسي من جانب الدول المناصرة للقضية الجزائرية، العربية منها والأفريقية، ويتجلى هذا الموقف في التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية العراقي هاشم جواد في 29 نوفمبر 1960م عشية سفره إلى نيويورك لحضور مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، حين قال: "قوى الاستعمار التي ساندت الباطل، واندلعت وراء فرنسا الجائرة الغاشمة، والتي استطاعت أكثر من مرة أن تقف دون اتخاذ قرار عادل ميثاق من مبادئ الأمم المتحدة السامية ستبوء بالفشل والخذلان، وستحقق لجمهير الجزائريين أمانيهم العادلة بعد جهادهم الطويل الممل بأقصى الشجاعة والأهوال التي لا نعرف مثيلاً لها في تاريخ البشرية"⁽⁸⁶⁾.

ومن المواقف الداعمة للجزائر التي أبداهها العراق وتعارض السلوك الإجرامي الفرنسي في الجزائر، وحينما قامت فرنسا بإجراء تحارب نووية في الصحراء الجزائرية⁽⁸⁷⁾، استنكرت الحكومة العراقية لهذا العمل البربري في حق الجزائر، ولما جاء في بيان وزارة خارجيتها أنها: "تستنكر وبشدة عمل فرنسا الدنيء، وتغديها الرأي العام العربي والإفريقي بإجراء تحارب نووية في الصحراء الجزائرية، ولابد أن توجه أنظار دول العالم إلى الأخطار التي ستحتم عن استمرار فرنسا في طغيانها تجاه الجزائر، وتعرض شعبها للدمار والإبادة"⁽⁸⁸⁾.

وفي إطار سياستها الداعمة للقضية الجزائرية لم تترك الحكومة العراقية حدثاً أو نشاطاً دبلوماسياً من دون التنديد بالوجود الفرنسي في الجزائر، والدعوة إلى مساندة الثورة الجزائرية، ومن بين تلك المواقف البيان المشترك الصادر من قبل العراق وإندونيسيا أثناء زيارة وفد إندونيسي للعاصمة العراقية بغداد، وكان من بين الأمور التي اتفق عليها الطرفان إعلان الحكومتين رفضهما لموقف الدول الاستعمارية التي تستعمل القوة لإيقاف ثورات بعض الأمم من أجل نيل حريتها واستقلالها⁽⁸⁹⁾، وفيما يخص القضية الجزائرية شدد الجانبان على: "أن الحكومتين تعبران عن قلقهما للترب عن استمرار حرب الجزائر رغم قرار الأمم المتحدة الذي يوصي بالتفاوض بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية"⁽⁹⁰⁾، وأكد البيان على أن نهاية الحرب في

وتجهيزات وأجور سفر للطلبة الجزائريين الذين تقرر قبولهم في الكلية العسكرية وكلية القوة الجوية⁽⁹⁷⁾، وبالفعل التحق العديد من أعضاء جيش التحرير، وبلغ عدد من تخرج من الكلية العسكرية في بغداد 40 ضابطاً برتبة ملازم ثان حتى نهاية الحرب التحريرية⁽⁹⁸⁾، فضلاً على تخرج 27 ضابطاً من كلية القوة الجوية بمختلف اختصاصات الطيران العسكري، كان منهم خمسة طيارين حتى عام 1962⁽⁹⁹⁾.

5- دعم العراق الثقافي للثورة الجزائرية: وعلى الصعيد الثقافي، فتحت الحكومة العراقية جامعة بغداد وكافة المعاهد العليا أمام الطلبة الجزائريين من أجل الالتحاق بها للدراسة من دون أي شروط تذكر، حتى أصبح عددهم 120 طالباً في عام 1962م، كما قامت وزارة الإرشاد بتخصيص ربع بعض الكتب التي تطبعها في العراق مثل "مأساة الشعب الجزائري" و"حالة العمال الجزائريين في فرنسا" لصالح الحكومة الجزائرية للاستفادة منها مادياً⁽¹⁰⁰⁾، وبمناسبة الاحتفالات بالذكرى الثالثة للثورة 14 جويلية، دعت وزارة الإرشاد الفرق الفنية لجهة التحرير الوطني الجزائري لزيارة العراق: "تسليماً للروابط القومية بين الشعبين العراقي والجزائري الشقيقين"⁽¹⁰¹⁾، وقدمت الفرقة الفنية مسرحية حملت عنوان "نحو النور"، والتي وصفها جريدة البلاد على أنها: "كانت سحلاً تاريخياً لكفاح الشعب الجزائري ونضاله ضد المستعمر الفرنسي"⁽¹⁰²⁾، ومن أجل تعريف الرأي العام العراقي بالتطورات اليومية التي تشهدها الثورة الجزائرية خصصت الإذاعة العراقية برنامجاً يومياً خاصاً بالثورة الجزائرية حمل عنوان "كلمة الجزائر"، وكان بعده مكتب الاستعلامات التابع للحكومة الجزائرية المؤقتة في العراق⁽¹⁰³⁾.

رابعاً: موقف العراق من اتفاقيات أيفيان واستقلال الجزائر: لم يخرج الموقف العراقي الداعم للثورة الجزائرية عن سياقه العام، وحينما دخلت جبهة التحرير في مفاوضات ثنائية مع فرنسا للوصول إلى حل نهائي للاحتلال الفرنسي في الجزائر، تواصل الدعم العراقي في ذات السياق، وكانت سلسلة المفاوضات التي جرت وصولاً إلى توقيع اتفاقيات أيفيان تغطي باهتمام رسمي وشعبي عراقي، وكانت مجريات الأحداث تتابع بشكل يومي وشامل من قبل وسائل الإعلام العراقية⁽¹⁰⁴⁾، وحينما حسمت الأمور نشرت جريدة الزمان، عشية التوقيع على الاتفاقيات، في صدر صفحتها الأولى، وبت عنوان رئيس "إنهاء حرب الجزائر"، وعلقت تقول: "بات في حكم المؤكد إعلان اتفاقية وقف إطلاق النار"⁽¹⁰⁵⁾. وفي يوم 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقيات إنهاء القتال في الجزائر، وصرح الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم لوكالة الأنباء العراقية قائلاً: "إن الجمهورية العراقية التي وقفت بجانب الجزائر قبل المفاوضات وخلالها، تعلن بأنها بجميع إمكاناتها وقوات شعبها، سوف تقف دائماً مع الشعب العربي في الجزائر، ومع كل شعب عربي يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله بجميع الحالات والظروف، وإن كل قرار أو موقف تتخذه الحكومة

الجزائرية المؤقتة لخير الشعب الجزائري الشقيق سيكون موضوع تأييد المطلق، وتأييد أبناء شعب العراق الذين يقدمون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية المؤقتة وشعبها الجسور"⁽¹⁰⁶⁾، ثم أضاف قائلاً: "كما أننا نخدر إخواننا في الجزائر في هذه المرحلة الدقيقة من غدر الاستعمار، وعليهم اتخاذ الحيلة والحذر وأن لا هواده مع الاستعمار مطلقاً حتى يتم تحرير وطنهم، وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال التام"⁽¹⁰⁷⁾.

كما ركزت الصحافة العراقية بعد الإعلان عن توقيع اتفاقيات أيفيان على متابعة ردود الفعل الرسمية والشعبية في العراق، فقد نشرت جريدة العهد لقاءات مع عدد من الوزراء العراقيين بخصوص موقفهم مما حدث في أيفيان، ومن ذلك تعليق وزير الصناعة العراقي محي الدين عبد الحميد الذي قال: "الجزائر رفعت رأس العرب"، ثم أضاف قائلاً: "إن ثورة الجزائر رفعت رأس العروبة عالياً بكفاح أبنائها الأشاوس ودماء شهدائها الأبرار، وأعطت العالم أجمع مثلاً جلياً عن كفاح الشعوب، وامتألت الدنيا فخراً واعتزازاً وبناتاً لانتصارات أخرى إلهاماً بتحرير باقي الوطن العربي الكبير"⁽¹⁰⁸⁾، وأضاف الوزير محسن الشيخ معلقاً على الموضوع بالقول: "لا أستطيع وصف شعوري إزاء ما تحقّق من انتصار للشعب الجزائري... وأشعر بأنه من واجبن أن نفرح بهذه المناسبة التي حققت الحرية والاستقلال للشعب الجزائري"⁽¹⁰⁹⁾.

وتأكيداً على الموقف المبدئي للعراق حكومة وشعباً في دعم ومساندة القضية الجزائرية، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بدعوة أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، الذين احتفظتهم فرنسا من قبل، وذلك من أجل إظهار تعاضد العراق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة واعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وطموحاته⁽¹¹⁰⁾، وبالفعل زل العراق وفد رسمي جزائري عالي المستوى وصل إلى بغداد في يوم 5 أبريل 1962م، وكان على رأس الوفد أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة، وعضوية كل من حسن آيت أحمد ورايح بيطاط ومحمد خيضر وزراء دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد جرى استقبال رسمي وشعبي كبير للوفد، وكان على رأس المستقبلين الرئيس عبد الكريم قاسم وأعضاء مجلس السيادة والعديد من الوزراء، وانتقل الوفد الجزائري وسط جموع الجماهير العراقية من المطار إلى مقر إقامتهم⁽¹¹¹⁾.

وبعد ثلاثة أيام حافلة بالنشاطات الدبلوماسية والجمهورية، إذ التقى الوفد الجزائري مع الرئيس عبد الكريم قاسم وعدد من وزراء الحكومة، فضلاً عن إقامة العديد من التجمعات الجماهيرية والبنائية للوفد الجزائري، غادر الوفد الجزائري بغداد يوم 8 أبريل، وفي المطار شكر رئيس الوفد أحمد بن بلة باسم الشعب الجزائري الجمهورية العراقية والشعب العراقي على ما قدمه من عون وإسناد للثورة الجزائرية⁽¹¹²⁾، وصرح قائلاً: "بمناسبة مغادرتنا العراق الحبيب أحبي الشعب العراقي كله ولزعم عبد الكريم قاسم على لقاءه

الأخوي وعلى كل الأشياء التي رأيناها والتي سمعناها، إن كل الإخوان مسرورون جدا بالأشياء التي لمسوها خصوصا العمران، وكذلك مسرورون جدا على نتيجة محادثاتنا مع إخواننا المسؤولين العراقيين ومع سيادة الزعيم؛ فقد أكد سيادة الزعيم لنا أن العراق معنا وأنه مصر على مساعدتنا كما ساعدنا في المرحلة التحريرية، وهذا يزيدنا ثقة في الحصول على الأهداف التي رسمناها في أول الثورة، والسلام عليكم⁽¹¹³⁾.

ومن خلال هذا التصريح لرئيس الوفد بن بلة، نجد أن نتائج الزيارة كانت مشجعة، وأن الموقف الرسمي العراقي كان يتوافق مع توجهات الحكومة الجزائرية، وهذا يتجلى في الاعتراف الذي عبر عنه بن بلة بإصرار العراق على مساعدة الثورة الجزائرية، مما شكل حافزا للجزائر لمرحلة ما بعد انتهاء حرب التحرير وبداية الاستقلال، وكان الخطاب الذي وجهه الرئيس عبد الكريم قاسم خلال مراسيم توديع الوفد الجزائري يدل على التفاعل العراقي، الرسمي والشعبي، مع الثورة الجزائرية، حين قال: "لقد كان لهذه الزيارة التي قام بها إخواننا الأبطال من الجزائر لمكافحة الحرة التي قارعت الاستعمار أثر خالدا في تاريخنا، وكانت ساعات حلوة طيبة قضيناها معا فاتفقنا على أن نستمر بالجهد لتحرير الاستعمار، والله ينصر المخلصين الذين يدافعون عن أوطانهم، ويلوذون عنها فيسحقون المتعسف الغادرين على أوطان بلاد العرب كافة. إن الشعب العراقي البطل الذي حقق مكاسب عظيمة نتيجة لثورته الطافرة للظفرة في 14 جويلية سيمضي يتضافر بالجهود مع إخوانه أبطال الجزائر حتى يتحقق النصر المبين، والنصر من عند الله. وإنا نشهد البارئ عز وجل ونشهد ضمائرنا أننا ستمضي قدما إلى الأمام بالتكاتف والتعاون والجهود السياسية والاقتصادية والمالية وكل أمر نافع يضفي القوة والمتعة والرفعة إلى أهل الجزائر الكرام، وإلى أبناء الأمة العربية جمعاء والسلام عليكم⁽¹¹⁴⁾". ومن خلال ما أشار إليه عبد الكريم قاسم في كلمته، يتضح أن العراق ماض في دعمه ومساندته للثورة الجزائرية، والخطوات التي يسير بها الشعب الجزائري نحو الحرية والاستقلال.

ومن منطلق الدعم الكامل واللا محدود للثورة الجزائرية وجزائر ما بعد الاستقلال، اتخذت الحكومة العراقية بعض الإجراءات الدبلوماسية تحسبا لموعد إجراء الاستفتاء⁽¹¹⁵⁾ في الجزائر؛ فوافق مجلس الوزراء العراقي في اجتماعه الأسبوعي المنعقد في يوم 25 جوان 1962م على افتتاح سفارة للجمهورية العراقية في الجزائر فور إعلان استقلالها "تمنياً مع مساندة الجزائر ونصرتها في جميع الأحوال والظروف التي تدعم استقلالها وسيادتها" وفق ما جاء في الإعلان الحكومي بعد نهاية الاجتماع⁽¹¹⁶⁾. وبالفعل، وبعد الإعلان عن استقلال الجزائر في الخامس من جويلية 1962م، عين العراق أول ممثل دبلوماسي له في العاصمة الجزائرية، والذي باشر أعماله رسمياً في يوم السادس من أكتوبر 1962م⁽¹¹⁷⁾. وفي يوم 8 أكتوبر 1962م

انضمت الجزائر إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة؛ فأعلن العراق عن ترحيبه بانضمامها للمنظمة الدولية من خلال السفير العراقي في هذه المنظمة⁽¹¹⁸⁾.

ولم تقتصر الإجراءات عند هذا الحد، ونتيجة ضعف إمكانيات الدولة الجزائرية الفنية، وتنفيذاً لأمر الرئيس عبد الكريم قاسم بخصوص مساعدة ودعم أسر شهداء الجزائر تبرع مجلس السيادة ومجلس الوزراء العراقي بمبلغ قدره 1500 دينار يدفع إلى لجنة التبرعات لأبناء شهداء الجزائر، كما تقرر الموافقة على الاكتتاب العام لجمع تبرعات بمقدار 150 ألف دينار لنصرة الجزائر، والموافقة على تبرعات أخرى تضمنت التبرع بمبلغ قدره 17500 دينار تصرف من وزارتي المالية والمعارف و1500 طن من الحنطة تصرف من وزارة المالية، وقيام وزارة الصحة العراقية بصرف أدوية وأطعمة و4000 بطانية ومواد أخرى للجزائر⁽¹¹⁹⁾.

ولم يتوقف الدعم العراقي عند نهاية الثورة واستقلال الجزائر، وإنما استمر الدعم والمساندة لسنوات أخرى، وقد أخذ هذا الدعم بعداً آخر، وأوجه متعددة، من أبرزها مساعدة العراق الدولة الجزائرية في عملية التعريب وتطوير المنظومة التربوية عبر إرسال آلاف المعلمين والأساتذة في مختلف الاختصاصات. خاتمة: من خلال دراستنا لموضوع "الموقف الرسمي العراقي تجاه الثورة الجزائرية خلال العهد الجمهوري (1958-1962)" تمكنا من الخروج ببعض النتائج التي يمكن تسجيلها كما يلي:

- 1- تميزت توجهات السياسة العراقية بعد ثورة 14 جويلية 1958 بالعمل على تعزيز البعد التضامني للعراق مع القضايا العربية، والتي أكدت عليها تصريحات قادة النظام السياسي الجديد، لاسيما وأن النظام الجمهوري الجديد أعلن التزامه بسياسة عدم الانحياز، والانسحاب من حلف بغداد.
- 2- تجاوز النظام السياسي في العراق بعد ثورة 14 جويلية الحلل الواضح الذي اتصف به الموقف الرسمي العراقي خلال العهد الملكي، وإن كان هذا الحلل مقصوداً بقدر ما هو راجع إلى التأثيرات الخارجية التي كانت تحدد السياسة الخارجية للعراق آنذاك، ومن هنا كان الموقف الشعبي أكثر تأثراً وفعالية في مساندة ودعم الثورة الجزائرية.
- 3- بعد ثورة 14 جويلية، نجد أن الموقف العراقي حكومة وشعباً كانت يكمل أحدهما الآخر، إذ اعتبرت الحكومة العراقية مسألة دعم ومساندة الثورة الجزائرية من الثوابت التي اشتهتها الحكومة. وبناء على ذلك، نجد أن التأزر العراقي مع الثورة الجزائرية أخذ صورا ومواقف متعددة، وتجلى هذا التضامن والتأزر العراقي فيما ذهب إليه جريدة المجاهد حين كتبت تقول: "العراق الشقيق الذي لم يتخلف يوماً عن تأييد ومناصرة الجزائر النائرة بكل ما تطلبه من عون ومؤازرة"⁽¹²⁰⁾.

4- فناعة العراق من أن الوقوف مع الثورة الجزائرية وتصاحبها بعد بمثابة جدار واق يقف في وجه التهديدات الخارجية التي تحدّد كيان الأمة العربية، إذ وجد النظام السياسي الجديد في العراق أن قوة الأمة يأتي من تماسك بلدانها واستقلالها وابتعادها عن أي تأثيرات خارجية.

5- تنوعت أوجه الدعم والمساندة العراقية للثورة الجزائرية خلال العهد الجمهوري، فهي لم تقتصر على الجانب السياسي فحسب، وإنما كان ماديا وعسكريا وثقافيا، وكل ما كان يساهم في جعل الثورة الجزائرية تواصل سيرها نحو النصر المؤزر.

6- لم تضع الحكومة العربية نصب عينها استغلال المشروع الثوري الجزائري إلا بما يحقق القوة والتلاحم للأمة العربية، ومن هذا المنطلق لم يتدخل العراق في شؤون الثورة إلا بالقدر الذي يقدم لها الدعم والمساندة.

7- دعوة العراق في أكثر من مناسبة إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية، وأظهر أن الدعوة إلى الدعم والمساندة لا يعني تصريحات فقط، وإنما أفعال وممارسات، وهذا متحقق من خلال حالات التمييز التي حققتها العراق، وبما يوازي بمسألة الشعب الجزائري الذي يجار قوة عسكرية نفوقه عدة ولعدة سنوات، وهو يضحى بدمائه لصيانة استقلال وحريات كل الشعوب العربية، ولهذا أصبح من الضروري إن تقدم الشعوب العربية لمساعدتها وإسهامها الفعلي في حرب الجزائر لتقريب أمد النصر وضمان إنهاء الحرب في أقرب فرصة لصالح الجزائريين.

8- اتضح لنا من خلال البحث أن علاقات الأخوة والمصالح المشتركة التي تربط شعب الجزائر بكل الشعوب العربية أقوى من أي علاقات أخرى، ومن هنا كان على الدول العربية أن تعمل من أجل الجزائر وشعبها، وكان الموقف العراقي واحدا من المواقف التي لا يمكن تجاهلها أو نكرانها لأنها ساهمت في تعجيل نهاية الوجود الفرنسي في الجزائر، وبيل الشعب الجزائري حريته واستقلاله.

الشوامش:

1- الحكومات العراقية التي تشكلت خلال فترة الثورة العراقية، هي: حكومة فوري (الحزب الديمقراطي) من 4 ثوت 1954 حتى 20 جوان 1957، حكومة علي جودت الأيوبي حتى 13 ديسمبر 1957، حكومة عبد الهادي مجاز (مستقل) في 3 مارس 1985، وحكومة أحمد مختار بابان (مستقل) حتى 14 جويلية 1958 (قيام ثورة).

2- ينظر على سبيل المثال: علي العبيدي، أصداء الثورة الجزائرية في الصحافة العراقية 1954-1962... جريدة في العراق نموذجاً، بحث منشور في مجلة: عصر، الأعداد (8-11)، السنة 2006-2007، وإيران؛ وكذلك: علي العبيدي، جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية: العبد للملكي 1954-1958، بحث منشور في مجلة: الإبحاث والبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7، السنة 2014، غرداية.

3- أصبح العراق جزءا هاما من إستراتيجية البريطانية في منطقة الشرق العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأكدت أحداث الحرب العالمية الأولى أهميته، حينما قررت بريطانيا إرسال حملة عسكرية لإخلاء عام 1941، ولكن التطورات السياسية التي حدثت فيما بعد وضت على

البريطانيين تغيير صور وجودها في العراق من احتلال عسكري مباشر إلى تحلفي استراتيجي من خلال معاهدة شاملة تضمن وجودها في العراق، وكانت أولى تلك المعاهدات عقدت عام 1922، ثم عُدلت بمعاهدة أخرى في عام 1926، وأخيراً وقع لبطوناً معاهدة 1930 التي نصت علاقات العراق وبريطانيا والدول الأخرى فضلاً عن تحديد طرق مسافاتها الخارجية ودفنوا العسكرية وغيرها من الأمور التي كانت تنصب في مصلحة بريطانيا. ولأكدت جميع تلك المعاهدات على التحالف الوثيق بين العراق وبريطانيا في مختلف المجالات، وهذا الوضع حدد من قدرات العراق في الكثير من المجالات في اتخاذ القرارات البعيدة عن التأثير البريطاني، للتفاصيل ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة العراقية الداخلية 1922-1948، الطبعة الأولى، وإدارة الإعلام، بغداد، 1977.

١٠- فوزي سعيد (1958-1988): سياسي وعسكري عراقي معروف، شغل مناصب سياسية وعسكرية عدة تولى رئاسة الحكومة العراقية لأربعة عشر مرة خلال العهد الملكي ينتمي لعائلة من الطبقة الوسطى، تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول شارك في الثورة العربية الكبرى 1916م كان محور السياسة العراقية طوال العهد الملكي، ساهم بشكل كبير في تشكيل حلف بغداد عام 1955، وإعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن 1958، ويكثر ما كان وصف بأنه رجل بريطاني في العراق، قتل على أثر قيام ثورة 14 جويلية 1958م بقطر: عصمت السعيد، فوزي السعيد: رجل الدولة والإنسان، لندن، دار الساقي، 1992م، ط1.

5- تشكلت هجمات 20 أوت 1955 أهمية كبيرة في تطور مسار الأحداث في الثورة الجزائرية، وقامت لبعض من كانوا متوردين في فدرية الخلد على مواجهة لقوة العسكرية الفرنسية. ولعل منها، وقد وصف الخلد رضا مالك هذه الهجمات بالقول: "إن أول وقعر بالنسبة لنا كان هو بداية الانطلاقة، لكن 20 أوت هو بداية الحرب، وإعلانها بالنسبة لفرنسا". للزيد من المعلومات بنظر: الشافي دويش، 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة، مقال منشور في مجلة: الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7، العدد 2، لسنة 2014، غرداية، 74-82، 6-—بنظر على سبيل المثال: جريدة الحيات (بغداد) في: 20 أوت 1955.

7- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الولايات العراقية، المجلد الثاني، الجزء الثالث، الطبعة الخامسة، بيروت، 1972، ص 179.

8- جريدة فني العراق (الوصل)، في: 10 جوان 1957. --- 9- المصدر نفسه، في: 29 جويلية 1957.

10- لبت عبد الحسن (الزبيدي)، ثورة 14 تموز في العراق، بلا مؤسسة نشر، بغداد، 1979، ص. 17.

11- التفاصيل حول هذا الموضوع، ينظر: محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة،

بغداد، 2000. ---12- صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 غور 1958 في العراق، بيروت، 1994، ص53؛ محمد حسين الحبيب،

حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، بغداد، 1981، ص 59. --- 13- جريدة البقائع العربية (بغداد)، العدد (1) في 23 جويلية 1958. ---

14- بإعلان الثورة ونهاية الحكم الملكي في العراق جمدت عضوية العراق في حلف بغداد، ولكن رسمياً لم يتسحب العراق منه إلا في 24 مارس 1916.

1959. بنظر: جريد اخلاذ الشعب (بغداد)، في: 25 مارس 1959. --- 15- فاضل حسين، تاريخ الحرب الوطني للبنفراطي 1946-

1958، بغداد، ص 393-394. --- 16- فحطان احمد سليمان، المبعامة الخارجية العراقية بعد 14 تموز 1958، رسالة ماجستير، 1958.

غير منشورة، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 1978، ص 50. --- 17- محسن حميد الحبيب، المرجع السابق، ص 58-59. --- 18-

عبد الكريم قاسم: سياسي عراقي، ولد عام 1914م ببغداد، علم في التعليم الابتدائي، وصرغان ما ترك مهنة التعليم والتحق بالجيش العراقي، وتوفي

بـلـربـ العـسـكـريـة حـتـى أـصـبـح فـريق أول ركن، كان من عـظـمـوا الـانـقـلاب عـلـى الحـكـم المـلـكي، وعـيـن رـئـيسـا لـجـلس النـيـابـة ورئـيسـا لـوزـراء أـغـتـب نـور

جوهية 1958. ينظر: مير صبري، أعلام السيامية في العراق الحديث، لندن، رياض لميس للكتاب والنشر، 1987، ط1، ص 176. --- 1958

جريدة البلاد، بغداد، 24 جويلية 1958. --- 20-وزارة الإرشاد، مبادئ ثورة 14 تموز في خطاب الزعيم ابن الشعب البار لسنة 1960

بغداد، 1961، ص 354. --- عبد الجبار جومرد: من مواليد مدينة الموصل شمال العراق في ديسمبر 1909، نشأ وترقى في بيت مولد.

بالعلم، حيث كان والده محمد شيت يعقد مجلساً يأمه أصفاءه من العلماء وحفظة القرآن الكريم والشعراء، وأمام ناظره الفنى مكتبة عامرة تجمع في

شبابها مختلف أنواع الكتب. في عام 1914 أدخله والده للكتاب، فقرأ القرآن وأتم خدمته وهو في الثامنة من عمره. في عام 1921 دخل المدرسة

الابتدائية، عرف خلالها بقوة ذكائه وسرعة حفظه وقدرته على القراءة والكتابة الجيدة. ثم انتقل للتعليم الثانوية الوحيدة في الموصل عام 1925

بعدها التحق بدار المعلمين ببغداد وتخرج منها سنة 1929. واصل دراسته في المعهد العربي للحقوق في دمشق وتخرج فيه سنة 1935، وعاد

إلى الموصل ليمارس الخدمة. في سنة 1936 التحق بالبعثة العلمية العراقية في باريس وحصل على الدكتوراه عن رسالته الموسومة: (الدستور العراقي

عام 1925 بين النظرية والتطبيق) وكذلك سنة 1940. لم يستطع العودة إلى العراق بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية فاستقر بمقره في باريس لدراسة جديدة للذكورة ليحصل على دكتوراه في الأدب من جامعة باريس بأطروحته عن (الأصعي). بعد عودته للعراق دخل معزك السليمانية وكان من مؤيدي ثورة 14 جويلية 1958، فعين أول وزير للخارجية في العهد الجديد. أصيب بمرض السكر حتى سقط صريعاً بالمرض مساء يوم 29 نوفمبر سنة 1971. ينظر: مبر، صبري، المرجع السابق، ص 174. وكذلك ينظر: [https://ar.wikipedia.org/wiki/22-جويلية_البلاد_\(بغداد\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/22-جويلية_البلاد_(بغداد))، 8 سبتمبر 1958. --- 23- بعد المؤتمر الأسبوعي الإفريقي الذي يضم الدول الآسيوية والإفريقية التي نالت حريتها واستقلالها حديثاً، وهي مجموعة اتجهت سياسة الحزب الإلحادي، الذي يهدف إلى: الانتفاع من الاشتراك في أحلاف العسكرية وعدم الانخراط لأحد أطراف الحرب الباردة، والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل والأمراض الدولية فضلاً عن مساندة الشعوب لبل حريتها واستقلالها. ويعبر مؤتمر بالندونج 1955 بداية الانطلاق لهذه المجموعة التي انتهت نشاطها في تأسيس حركة عدم الانحياز. (لتفاصيل ينظر: عيسى لثيم، الكتلة الأولى - آسيوية وقضايا البحر: لتقسية الجزائرية ثوبها، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باقة، 2006. --- 24- جويلية الجمهورية (بغداد)، في: 6 و 1958. --- 25- المصنوع نفسه، في: 8 و 1958. --- 26- لابلد من الإشراف هناك إلى أن الحكومة العراقية في العهد الجمهوري فتحت الأبواب على مصراعها أمام الحركة الشعبية والمنظمات والقبائل للمساهمة في دعم الثورة الجزائرية كل وفق ما رآه مناسب، وكانت مسألة مظاهرات التأييد للثورة من أهم التفاعلات التي يقوم بها الرأي العام العراقي. وفي السياق كتبت جريدة المهاد نصف الحساسية العرقية ومظاهر التأييد، حين كتبت نقول: "في العراق قلت جميع فئات الشعب العراقي بمظاهرات كبيرة معلنة غضبها الكبرى على الاستعمار الفرنسي، وارتفعت الأصوات مدوية بسقوط فرنسا وحكم ديفول للتعطيل، وبقاء الجزائر عربية وحملت لافتات كلها تقديس للجهاد الذي غوصه أبناء الجزائر والانتصارات الضخمة التي حققها عرب الجزائر". ينظر: جريدة المهاد، في: 14 و 1960. --- 27- وزارة الإرشاد، طريق الشجر العربي، بغداد، 1960، ص 30؛ عقيل الناصري، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم 1914-1963، دمشق، 2003، ط 1، ص 85. --- 28- مسعود خريان بن موسى، المرجع السابق، ص 140. --- 29- جريدة المهاد، في: 17 سبتمبر 1958. --- 30- جريدة الجمهورية في: 3 سبتمبر 1958. --- 31- دار الكتب والوثائق (د.ك.و)، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1958، قرار رقم (2) في 16 سبتمبر 1958. --- 32- المصنوع نفسه. --- 33- محضات احمد سليمان، المرجع السابق، ص 300. --- 34- جريدة الجمهورية، في: 21 سبتمبر 1958، جريدة الثورة، في: 21 سبتمبر 1958. --- 35- د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملف رقم 16، الموضوع: تبادل التهاني، وثيقة: 158. --- 36- احمد توفيق اللدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، مذكرات مع ركب الثورة التحرورية، الخواطر، عام للعروة للنشر والتوزيع، 1982، ط 2، ص 493. --- 37- وزارة الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الأول، المصنوع السابق، ص 287. --- 38- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1958، قرار رقم (11) في 18 أكتوبر 1958. --- 39- المصنوع نفسه، رقم القرار (9) في 22 أكتوبر 1958. --- 40- جريدة لوقائع العراقية (بغداد)، في: 9 مارس 1959. --- 41- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1958، قرار رقم (16) في 23 أكتوبر 1958. --- 42- خريان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، 1983، ص 142-143. --- 43- ينظر على سبيل المثال: جريدة الثورة، في: 4 نوفمبر 1958؛ جريدة الجمهورية، في: 5 نوفمبر 1958. --- 44- جريدة البلاد، في: 22 ديسمبر 1958. --- 45- جريدة المهاد، في: 8 ديسمبر 1958. --- 46- المصنوع نفسه. --- 47- محضات احمد سليمان، المرجع السابق، ص 229-300. --- 48- طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958-1965، الجزء الثاني، بيروت، 1969، ص 68-69. --- 49- د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملف رقم (284)، الوثيقة: 405-407. --- 50- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1958، قرار رقم (9) في 11/11/1958. --- 51- محضات احمد سليمان، المرجع السابق، ص 515. --- 52- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959، قرار رقم (18) في 17/11/1959. --- 53- وزارة الإرشاد، ثورة 14 جويلية في خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم لسنة 1959، بغداد، 1960، ص 28. --- 54- المصنوع نفسه، ص 29. --- 55- المصنوع نفسه، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959، قرار رقم (9) في 3/4/1959. --- 56- المصنوع نفسه، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959، قرار رقم (11) في 8/2/1959. --- 57- جريدة البلاد، 27 أيلول 1959. --- 58- جريدة الشمال (بغداد)، 19 نيسان 1960. --- 59- جريدة الشمال، في: 19 أيلول 1960. --- 60- المصنوع نفسه. --- 61- جريدة الثورة، في: 18 أيلول 1960. --- 62- جريدة الأخبار، 19 أيلول 1960. --- 63- جريدة الثورة (بغداد)، في: 12 مارس 1961. --- 64- وزارة الإرشاد، مبادئ ثورة 14 تموز في خطاب

الرئيس 1960، بغداد، 1961، 385-386، 65-د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1960، قرار رقم (4) في 15/8/1960، 66-المصدر نفسه، 67-جريدة الثورة، في: 8 جويلية 1961، 68-المصدر نفسه، 69-د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1960، قرار رقم(5) في 13/8/1960، قرار رقم (12) في 9/11/1960، قرار رقم(2) في 12/12/1960، 70-جريدة الصبح، في: 20 نوفمبر 1960، 71-جريدة المجاهد، في: 17 جويلية 1961، 72-خرجات عباس (1899-1985): ولد في بدوار الشحنة الواقعة بمنطقة بني عفار الجبلية، وهي منطقة فقيرة ومعزولة، ناجية إداريا للبلدية الطامرية للمنطقة شرق مدينة جحبل. وتُعتبر من التماسك والحفاظة. التحق بالمدرسة القرآنية في الثامنة من عمره لتلقي مبادئ القرآن وذلك للتحصين والحفاظة على القيم الإسلامية خوفا من الدوبان في دين الغزاة. التحق بالتعليم الابتدائي في مسقط رأسه، والثانوي في مدينة سكيكدة، التحق بالخدمة العسكرية ما بين 1921-1923 ثم انتقل للعاصمة لإكمال تعليمه الجامعي وتخرج بشهادة عليا في الفسيلا عام 1931، فتح صهيالية في مسقط سنة 1932، وكان خلال فترةه الطلابية نشطا حيث ترأس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بالجزائر خلال الفترة 1927 - 1931 بعد أن كان نائب رئيس الجمعية بين عامي 1927-1926. كانت ثقافته فرنسية ولم يتحدث العربية قط. وعرف عنه افتتاحه السياسي والفكري، حيث تحول خلال حياته السياسية التي تمتد على أكثر من ثلاثين سنة من فكوا الاندماج إلى الفكرة الاستقلالية، ومن الإصلاح إلى الثورة، توفي في 24 ديسمبر 1985 بالجزائر. وله العديد من المؤلفات، منها: الشاب الجزائري عام 1930. وكتاب (الحرب والثورة): ليل الاستعداد) في عام 1962. ينظر: عز الدين معرو، فراحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة متزوي، مستنظمة، 2005. جريدة المجاهد، في: 31 جويلية 1961، 73-جريدة المجاهد، في: 31 جويلية 1961، 74-جريدة الثورة، في: 16 فيفري 1961، 75-جريدة الثورة، في: 6 جويلية 1961، 76-جريدة التقدم(بغداد)، في: 3 فيفري 1961، 77-د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1958، قرار رقم(5) في 15 نوفمبر 1958، 78-ملحق وزراء الخارجية العراقية لشبكة لوفد العراقي بعد توقيع الحكومة العراقية بتاريخ 16 اوت 1959، وبلغ عدد أعضاء الوفد احد عشر شخص في مقدمتهم وزير الخارجية العراقي وعضوية سفير العراق في واشنطن وطهوان والممثل الدائم للعراق في الأمم المتحدة وشخصيات دبلوماسية اخرى لها باع في العلاقات الدبلوماسية. ينظر: جريدة الحرية(بغداد)، في: 3 اوت 1959، 79-د.ك.و، ملفات وزراء الخارجية، مكتب وزير الخارجية، كلمة وزير الخارجية العراقي خلال الدورة الرابعة عشر لاجتماع الجمعية لعامة للاثم للتحفة في نيويورك في 29 سبتمبر 1959، 80-جريدة الثورة، في: 20 ابريل 1960، 81-المصدر نفسه، 81-على سبيل المثال يعلق الباحث عبد النور حنتر على مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة وتنافس مواقف بعض الدول العربية، بالقول: "تميزت لوائح لرسمية للدول العربية الاكثر تأييدا للقضية الجزائرية مثل مصر ونونس والمغرب بالتحفظ والتؤدد عندما قام قادة الثورة باستشارتها وعندما اتفقوا على التأسيس، واستاءه العراق لم يتقدم أية دولة عربية بقتله وعود صريحة باعتراف بالكيان الجزائري الوليد في حال إعلان عن أمام الرأي العام الدولي، مما كاد يوحي بأن اغلب الدول أهدت تحديدا لتهديد الفرنسي بقطع العلاقات الدبلوماسية معها في حال الاعتراف بالحكومة الجزائرية". ينظر: عبد النور حنتر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ/كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص 205، 82-رجع تاريخ لوف اتصال بين الجزائريين والفرنسيين إلى 10 ابريل 1956، حيث جرى اتصال بين الوفد الخارجي برئاسة محمد خيضر والوفد الفرنسي الممثل من قبل جوزيف بكاره وجورج كريس، وأعقب ذلك علة اتصالات من ذلك التاريخ حتى انتهى الأمر بمفاوضات اقيان. ينظر: عيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجهة التحجير لوطي بالقاهرة 1947-1957، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ/كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص 49، 83-جريدة الثورة، في: 7 جويلية 1960، 84-جريدة الثورة، في: 7 جويلية 1960، 85-جريدة الجمهورية، في: 30 نوفمبر 1960، 86-قامت فرنسا بعدة تجارب لثوية في الصحراء وكان الجزائرية من أهم تجاربها الربوع الأرق في 13 فيفري 1960، 87-لتفاصيل عن التجارب الثوية الفرنسية في الجزائر، ينظر: علي العبيدي، جواب من تألوات سياسة التوسع لعسكري الفرنسي في صحراء الجزائر: التفجرات الثوية حقبة ضد البشرية، محاضرة أقيمت في المنتدى الوطني حول: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وريود الفعل الوطنية 1845-1962، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/جامعة غرداية في 4-5 نوفمبر 2014، 88-جريدة المجاهد، في: 18 ابريل 1960، 89-المصدر نفسه، 90-المصدر نفسه، 91-د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959، قرار رقم (1) في 21/8/1959، 92-المصدر نفسه، قرار رقم (8) في 8/16/1959، 93-المصدر نفسه، قرار رقم (26) في 16/5/1959، 94-د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي

- لعام 1960، قرار رقم (12) في 9/11/1960؛ قرار رقم (2) في 19/12/1960. ---95- جريدة المجاهد، في: 31 جويلية 1961. ---
96- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959، قرار رقم (12) في 13/6/1959. ---97- خرنان مسعود بن موسى، المرجع لسابق، ص 153-154. ---98- جريدة البلاد (بغداد)، في: 5 جويلية 1962. ---99- خرنان مسعود بن موسى، المرجع لسابق، ص 155-156. ---100- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1961، قرار رقم (13) في 9/6/1961، رقم القرار (35) في 26/7/1961. ---101- جريدة البلاد، في: 19 أكتوبر 1961. ---102- خرنان مسعود بن موسى، المرجع لسابق، ص 156. ---103- التفاصيل عن متابعات الصحافة العراقية للمفاوضات واتفاقية أيفيان، ينظر: علي العبيدي، أصداء اتفاقيات أيفيان في الصحافة العراقية: رؤية إعلامية للنظر الدبلوماسي الجزائري، بحث منشور في مجلة عصور، العدد 18-19، السنة 2012، وهران. ---104- جريدة الزمان (بغداد)، في: 17 مارس 1962. ---105- نقلا عن: جريدة الثورة (بغداد)، في: 19 مارس 1962. ---106- المصدر نفسه. ---107- جريدة العهد (بغداد)، في: 20 مارس 1962. ---108- المصدر نفسه. ---109- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1962، قرار رقم (47) في 27/3/1962؛ ---110- وزارة الإرشاد، ثورة 14 تموز في علمها الرابع، بغداد، 1962، ص 578. ---111- المصدر نفسه، ص 578. ---112- جريدة الثورة، في: 9 أفريل 1962. ---113- المصدر نفسه. ---114- بناء على ماتتضمنته المادة (17) من الباب الثالث من نصوص اتفاقيات أيفيان، والمتضمن اجراء استفتاء خلال فترة تتراوح من ثلاث إلى ستة أشهر من تاريخ نشر نص الاتفاقيات، على ان يحدد هذا التاريخ وفقا لآلية التنفيذ بعد شهرين من تنصيصها. ---115- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1962، قرار رقم (6) في 25/6/1962. ---116- د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقرير حول افتتاح السفارة العراقية في الجزائر، في: 25 أكتوبر 1962. ---117- جريدة الجمهورية (بغداد)، في: 10 أكتوبر 1962. ---118- د.ك.و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1962، قرار رقم (6) في 22/10/1962. ---119- جريدة المجاهد، في: 14 أوت 1961.

Summary: The Formal Situation of Iraq Towards Algerian Revolution During Republican era (1958-1962)

The Modern research which deals with the Iraqis formal situation Algerian revolution 14 July 1958, On the contrary, that it was in the monarch if we touch this change from the first day of revolution when leadership announced the adoption of a national project based on supporting the Arab liberation movement as a result, Iraq is becoming one of the Arab countries to embrace the forefront the issuer of the Algerian revolution government and people. A means of support and stand which takes various symbolic pictures, and un lisle the Iraqi people in various trends in order to support and stands with the Algerian revolution. As they Iraq government has taken in the republican era rectify this modest role that it was the Iraqi government in the monarchy. In this active and effective national situate which found anew bond of Algerian revolution. this change is the Arab is what made the FLN in Iraq find strong support in Arab and international orientation and activity. As well as Iraq opens wide door to the Algerian revolution. Which took the support and backing of deferent aspects, including political and diplomatic, military and cultural as far as which makes good relations beaten two parties.